

ورقة مملكة البحرين
في تطبيق نظام الحسابات القومية

سنة الأساس 2010

ترتكز السياسات والدراسات الاقتصادية والاجتماعية أساساً على الحسابات القومية و تماشياً مع التوصيات الدولية التي تنص على اهمية تغيير سنة الأساس كلما تباعدت عن سنة المقارنة لتكون أكثر دقة وتمثيلاً للواقع الاقتصادي الراهن ، وتمكين أصحاب القرار في القطاعين العام والخاص من رسم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية المناسبة فقد قامت ادارة الحسابات القومية بالجهاز المركزي للمعلومات والاتصال بتغيير سنة الأساس لتكون 2010 بدلاً من 2001. لكونها أقل انحرافاً وتقلباً في الاسعار عن السنوات السابقة. كما استعدت الضرورة إجراء مراجعة شاملة للسنوات الممتدة من 1980 حتى عام 2011، وتحديث قاعدة بيانات ، مسترشدين بالنظم والادلة الخاصة في هذا المجال لمعالجة وتصنيف المعاملات والتدفقات المالية وغير المالية والأنشطة الاقتصادية وفق معايير ومفاهيم متفق عليها دولياً.

توزيع خدمات الوساطة المالية

وكخطوة أولى باتجاه العمل على تطبيق نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام 2008 ، قامت ادارة الحسابات القومية بتوزيع خدمات الوساطة المالية التي تقاس بطريقة غير مباشرة على الأنشطة والقطاعات المستفيدة ، بما يتوافق مع توصيات النظام الجديد. وقد أدت تلك الاجراءات إلى تغيير إرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية وبدرجة أقل معدلات النمو الاقتصادي.

المنهجيات و مصادر البيانات:

أن اصدار سلسلة زمنية للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة قد استند إلى عدد من المصادر المختلفة تتلخص في التالي:

- مسح اقتصادية سنوية شاملة و بالعينة ، تغطي الأولى الشركات الكبيرة ذات الأهمية النسبية العالية في النشاط أو القطاع الاقتصادي ، وتغطي الثانية المؤسسات والشركات الصغيرة. بالإضافة إلى المسح الزراعي التي تقوم به وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني (شئون الزراعة) والمسح النقدي الذي ينفذه البنك المركزي.
- يغطي المسح بالعينة 2500 مؤسسة وشركة خاصة غير مالية يتم اختيارها من خلال الأطر الاحصائية المتوفرة وفقاً لتعداد المنشآت والسكان في 2010. وتحديث الاطار يتم بصفة دورية بالتعاون مع وزارة الصناعة و التجارة.

- سجلات إدارية تتمثل في حسابات ختامية للوزارات الحكومية وشبه الحكومية وتقارير مالية وميزانيات للشركات العامة والخاصة، وسجل المنشآت والقوة العاملة.
- بيانات ومؤشرات اقتصادية ، ومالية، ونقدية وإحصائية تصدرها جهات رسمية أخرى، مثل الحصاءات الصحية ، والتعليمية ، والنقل والمواصلات، والنفط والغاز ، وميزان المدفوعات ، وأخرى يصدرها الجهاز المركزي ، كما التجارة الخارجية والرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- يتضمن المسح الشامل أيضاً ، تغطية جميع المؤسسات المالية العاملة في مملكة البحرين، وتجمع البيانات بالتنسيق مع البنك المركزي.
- يتم الحصول على البيانات المتعلقة بتكوين رأس المال الإجمالي حسب النشاط من الشركات والحكومة.
- يتم الحصول على البيانات الواردات والصادرات من الجهاز المركزي للمعلومات والاتصال وبيانات ميزان المدفوعات من مصرف البحرين المركزي.
- قياس الاستهلاك الأسري النهائي يقدر على أساس مسح لميزانية الأسر المعيشية 2006 ، ويعدل باستخدام مؤشر أسعار الاستهلاك والنمو السكاني ، والقروض الشخصية.
- لا توجد أي مصادر مناسبة لقياس التغير في المخزون ، ومن ثم يحسب كمتعم حسابي.
- لقياس إجمالي القيمة المضافة لأي نشاط اقتصادي بالأسعار الجارية، يتم ذلك باحتساب المقدار الذي تتجاوز به قيمة المخرجات التي ينتجها النشاط قيمة المدخلات الوسيطة المستهلكة ، ولتحويل القيمة الجارية الى ثابتة يتم تثبيط السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة باستعمال مثبطات أسعار مناسبة.
- (عملية التصحيح المزدوج أو المفرد) وتعرف المخرجات والمدخلات الوسيطة ضمن حدود الانتاج والاستهلاكات الوسيطة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية 93.
- وقد قامت إدارة الحسابات القومية بأعداد مجموعة من مقاييس الأسعار والاحجام شملت جميع الأنشطة الاقتصادية وغطت مجموعة كبيرة من تدفقات السلع والخدمات للاستفادة منها عند قياس إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الثابتة .

خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة (SIFIM)

II - 1 - 1 - طريقة حساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة

يمثل SIFIM خدمة الوساطة المالية لدى الأبنوك و مؤسسات التمويل حيث أن الوسيط :

➤ يقدم قروضا C بسعر فائدة tc أكثر من السعر المرجعي .tr.

➤ يقدم فوائد على الودائع D بسعر فائدة td أقل من السعر المرجعي .tr.

و بالتالي فإن هذه الخدمة احتسبت (حسب نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008 و بالأخذ بعين

الاعتبار الرسوم الذاتية والوسيطه) على أساس هامشين:

➤ هامش على القروض M1 = مجموع الفوائد على القروض - (tr*C)

➤ هامش على الودائع M2 = (tr*D) - مجموع الفوائد على الودائع

➤ $SIFIM = M1 + M2$

توزيع SIFIM على الاستخدامات وفروع الإنتاج

بما أن SIFIM عبارة عن خدمة فإنه يستهلك دون تخزين من طرف الوحدات المؤسساتية،

وقد تم تقسيم استخدامه على النحو التالي:

➤ استهلاكاً وسيطاً بالنسبة للقطاعات المؤسساتية باستثناء الوسطاء الماليين و

الأسر.

➤ بالنسبة للأسر:

✓ قروض السكن و المقاولون الفرديون تم اعتبار استخدامهم لخدمة

SIFIM استهلاكاً وسيطاً

✓ باقي العمليات تم اعتبارها استهلاكاً نهائياً

إنتاج البنك المركزي

حسب نظام الحسابات القومية لسنة 2008 ، تم اعتبار أغلبية الخدمات المقدمة من طرف البنك

المركزي للملكة البحرين: المراقبة و السياسة النقدية، بالإجماع، إنتاجاً غير سوقي.

خدمات إعادة التأمين

تمت معالجة هذه الخدمات بنفس الطريقة التي يعالج بها التأمين المباشر. كما أن الخدمات المنتجة من

طرف معيد التأمين تم اعتبارها استهلاكاً وسيطاً للمؤمن المباشر.

البحوث والتطوير

ستسجل لأول مرة كأصل منتج و هكذا فبالنسبة للقطاعات المؤسساتية المنتجة و كذا الإدارات العمومية ستحتسب الإنفاقات المرتبطة بالبحوث والتطوير تكوين رأسمال ثابت بدل احتسابها استهلاكاً وسيطاً.